لم تكن تلك مسألة عابرة في رؤية «فتح»، بل كانت قضية مبدأ، على جانب سياسي كبير من الاهمية، خاصة في مرحلة التأسيس التي تفترض تعميم الثقافة السياسية المبنية على مبادىء الحق الثابت لكل القوى الوطنية بالمشاركة في الجبهة الوطنية الموحدة التي تجسدها منظمة التحرير.

وبما ان «فتح» اختارت، منذ البداية، قاعدة الجبهة الموحدة كصيغة للتنظيم السياسي في م.ت.ف. كان من الطبيعي ان تطبق وجهة النظر هذه في التكوينات الادنى من الاطر داخل المنظمة، مثل اللجنة التنفيذية او المنظمات الشعبية. ولولا حرص «فتح» البالغ على تطبيق مفاهيم «الحكومة الائتلافية» على جميع الصعد لما استطاعت التنظيمات الأخرى الفوز في أية انتخابات ولما استطاعت ايصال مرشحيها الى مختلف اجهزة م.ت.ف. على اساس صوت واحد لكل شخص، كما اثبتت التجارب ان المرشحين الآخرين انتخبوا لأن قوائم «فتح» الانتخابية كانت، دائماً، قوائم ائتلافية[١٢].

وبعد شرح آلية العملية السياسية في م.ت.ف. التي ترتبط بالسلطة التشريعية، والتنفيذية، نورد فيما يلي، وصفاً مفصلاً لتطورهما البنيوي.

السلطة التشريعية

المجلس الوطني الفلسطيني

تنص المادة ٧ أ من نظام منظمة التحرير الاساسي على ان المجلس الوطني الفلسطيني (وهو البرلمان في المنفى) يشكل أعلى سلطة في منظمة التحرير الفلسطينية، ويمثل الشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة وخارجها. وفي المقابل، تضم عضويته ممثلين عن الفلسطينيين من مختلف مجالات الحياة. كما ينص النظام الاساسي في مادته الخامسة على ان ينتخب الشعب الفلسطيني اعضاء المجلس الوطني في انتخابات مباشرة وفقاً لقوانين انتخابية تضعها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. ومدة كل مجلس وطني هي ثلاث سنوات؛ ويجتمع كل سنة بناء على دعوة او طلب من رئيسه. ويستطيع الرئيس ان يدعو المجلس الى عقد جلسة استثنائية او غير عادية بناء على طلب من اللجنة التنفيذية او ربع اعضائه. وفي حال عدم قيام الرئيس بدعوة المجلس الى الانعقاد، يعتبر المجلس منعقداً حكماً، اي يستطيع الاجتماع في الزمان والمكان المذكورين في طلب اعضائه او طلب اللجنة التنفيذية[١٣].

ونظراً لخصوصية الوضع الفلسطيني، ومن اجل تلبية متطلبات الكفاح التحرري الوطني، اعتمد مبدأ التمثيل النسبي كأجراء عملي يستند الى اعتبارات جغرافية وسياسية ووظيفية. ومن المفروض ان يسهل هذا الاجراء طريقة انتخاب الممثلين لتشمل الجاليات الفلسطينية كافة في الشتات، اضافة الى أخذ قوى النفوذ السياسي في حركة المقاومة الفلسطينية في عين الاعتبار.

وهكذا يمكن تصنيف العضوية في المجلس الوطني الفلسطيني الى عدد من التصنيفات التي لن يجدها المراقب السياسي لعمليات برلمانية أخرى في بلدان مستقرة، وهي:

(١) التنظيمات العسكرية ـ السياسية (التي يشار اليها، فيما بعد، بالفصائل).

(٢) المنظمات الشعبية.

(٣) الممثلون عن الجاليات الفلسطينية، بما فيها: (أ) مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والبدو؛ (ب) الشخصيات الاجتماعية البارزة في الجاليات الفلسطينية، المعروفة، أيضاً، بالمستقلين.

(٤) جيش التحرير الوطني الفلسطيني.

وللاغراض العملية يمكن مقارنة الفصائل بالاحزاب السياسية في البلدان الاخرى، والمنظمات الشعبية بالنقابات العمالية وغيرها من الجمعيات المهنية، فيما تشكل مخيمات اللاجئين خصوصية للتجمعات الفلسطينية في الشتات. ويبلغ مجموع الاعضاء، رسمياً، ٤٣٠ عضواً، كما كان في دورة